شنـاشيـل

"حيل" بالمفوضية.. ولكن

■ عدنان حسين

لا أحب المفوضية (المستقلة؟) للانتخابات، ولم أحبها منذ أول تجربة معها في انتخابات الجمعية الوطنية (مطلع ٢٠٠٥)، فهي بالنسبة لي تحوّلت منذ البداية من هيئة مهمتها الأولى والأخيرة تنظيم انتخابات برلمانية وبلدية حرة ونزيهة تضع البلاد على طريق الديمقراطية إلى شاهد زور على عملية انتخابية لم تخل من أعمال تزوير مفضوحة.

في تلك الانتخابات والانتخابات اللاحقة تدخّلت الأحزاب والجماعات المتنفذة، بأموالها وميليشياتها، في العملية الانتخابية من أولها إلى آخرِها، بما في ذلك حشو صناديق انتخابية ببطاقات مؤشرة سلفاً. وقد جرى ذلك أمام أنظار موظفي المفوضية الذين حصل الكثير منهم على وظائفه بتأثير وضغط من تلك الأحزاب والجماعات، بل إن بعضهم كان من عناصر هذه الأحزاب والجماعات ولعب دور حصان طروادة لصالحها. ولم تهتم المفوضية العليا، كما ينبغي، بالاعتراضات والاحتجاجات والشكاوى التي تقدّم بها إليها مرشحون من أحزاب وجماعات ومنظمات مجتمع مدني عديدة، فقد أثرت قيادات المفوضية مصالحها الشخصية على الصالح العام ورضيت بتزوير إرادة الشعب، خوفاً من تهديد ووعيد أو طمعاً في مغنم وامتياز.

وبرغم هذه العلاقة غير الودية في ما بيني وبين المفوضية، لم أفرح بإخضاعها إلى الاستجواب في مجلس النواب ولا بالمعلومات المتناقلة بشأن احتمال سحب الثقة من رئيس المفوضية وعدد من مسؤوليها وموظفيها. فلا شك عندي في إن في المفوضية فساداً مالياً وإدارياً، شأنها في ذلك شأن كل مؤسسات الدولة، بما فيها الوزارات والهيئات الموصوفة مستقلة وهي ليست كذلك في الواقع. لكنني لا أستطيع التغافل عن التسييس الواضح في عملية الاستجواب.

ما هي علامات هذا التسييس؟

أولها ما انعكس خلال عملية الاستجواب وعلى هامشها من عصبية وتوتر وتحريض من جانب المستجوبين. قارنوا مثلاً بين هذه العملية وعملية الاستجواب التي جَرت في البرلمان البريطاني لرئيس شرطة لندن ومالكي ومسؤولي صحيفة "نيوز اوف ذا وورلد" بشأن فضيحة التنصت على المكالمات الهاتفية.. كان المحققون، وهم أعضاء في مجلس العموم، في غاية الهدوء، فالهدف من استجوابهم هو كشف الحقيقة وليس شيئاً آخر.

وثاني العلامات إن استجواب المفوضية لم يأت في إطار صحوة ضمير متأخرة من مجلس النواب لفتح ملفات الفساد الكثيرة للغاية والحافلة للغاية في دولتنا، فمفوضية الانتخابات على سوء تاريخها، في نظري، ربما كانت هي الأقل فساداً بين مؤسسات الدولة وهيئاتها. لماذا يُسكت على فساد وزراء ووزارات ومدراء ومديريات ومسؤولين كبار آخرين ومؤسسات مهمة أخرى؟ بل لماذا يجري التستّر على فاسدين ومُفسدين من عيار أكثر ثقلاً من فاسدي المفوضية؟

وثالث العلامات أن استجواب مفوضية الانتخابات اختير له توقيت لا بدّ أن يكون ذا مغزى على مشارف الاستحقاق الانتخابي لمجالس المحافظات والبلديات. ثمة نظرية لا يمكن إهمالها تقول إن المقصود من الاستجواب "فركشة" المفوضية حتى لا تتم هذه الانتخابات في وقتها الذي لا يبدو مناسباً لقوى معينة متنفذة في الحكومة، في ظل النقمة الشعبية العامة على الحكومة بسبب عدم نجاحها في البرّ بوعودها وتعهداتها للشعب.

من كل قلبي أتمنى ألا تخرج المفوضية من الاستجواب بريئة، فهي بالنسبة لي مذنبة بتهمة المشاركة في تزييف إرادة الشعب في كل الانتخابات.. ومن كل قلبي أيضاً أتمنى أن يثبت مُستجوبو المفوضية لي ولغيري أن استجوابهم بريء ومنزّه من كل غرَض سياسي.

ردّاً على تشكيك الأمانة العامة بنزاهتها

المالية تؤيد إجراءات مفوضية الانتخابات.. الشلاه: المدافع عنها فاسد

الحيدري

الشلاه

□ بغداد/ المدى والوكالات

أيدت وزارة المالية قانونية إجراءات المفوضية في بعض الأمور التي استفهمت عنها الأمانة العامة لمجلس الوزراء والتي كانت محل شك من قبلها.

جاء ذلك في وقت أبدت فيه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أمس الأحد، استغرابها من كتاب صدر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء تضمن تشكيل لجنة لإعادة التحقيق بملفات فساد مالي في المفوضية.

وجاء في الكتاب "لا نجد في الإجراءات المتخذة من قبل المفوضية ما يستند إلى أساس قانوني أو موافقة جهات عليا تجاه المخالفات المؤشرة على المفوضية وخاصة بما يتعلق بالمبالغ التي تم صرفها خلافا للضوابط المقررة في حينها".

وأورد الكتاب أربع فقرات طالب وزارة المالية بالتحقيق فيها وأن تكون الكتب الصادرة بهذا الخصوص متضمنة وقائع موضوعية.

إلا أن المالية وبحسب بيان لها تلقت "المدى" نسخة منه، أكدت صحة الإجراءات التي اتبعتها المفوضية بخصوص الاستفسار عن أجور الأعمال الإضافية ومخصصات الخطورة وتعيين وكلاء المفوضين.

ونقلت وكالة أنباء كردستان عن الحيدري قوله إن "المفوضية مستغربة من صدور كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن التحقق من آليات صرف مالية من قبل المفوضية"، مبينا أن "جميع الإجراءات التي اتخذتها المفوضية بشأن الرواتب، وساعات العمل الإضافية، والمخصصات المالية تمت بموافقة وزارة المالية".

وأوضح الحيدري أن "المفوضية هيئة مستقلة مرتبطة بمجلس النواب حصرا وليس بأية جهة أخرى"، لافتا إلى أن "مفوضية الانتخابات لا تعلم ما هي الأسباب التي تقف وراء هكذا ممارسات تواجهها من قبل بعض الجهات".

واستكمل مجلس النواب في الثلاثين من الشهر الماضي استجواب المفوضية العليا للانتخابات بطلب من عضو مجلس النواب عن دولة القانون حنان الفتلاوي.

وشهدت الجلسة انتقادا من غالبية الكتل السياسية للإجابات التي تقدمت بها المفوضية لأسئلة المستجوبة، خصوصا الجزء المتعلق بالجهة المسؤولة عن إدخال نتائج الانتخابات الكترونيا في مركز إدخال البيانات بعد التأكد أن الأمم المتحدة هي من كانت تقوم بذلك الدور.

بالمقابل أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه أن "المعارضين لسحب الثقة عن مفوضية الانتخابات سيكونون بموقف المدافعين عن الفساد وان ليس من حق احد أن يتحدث بعد ذلك بمحاربة الفساد".

وأضاف الشلاه لوكالة كل العراق أن "المدافعين عن مفوضية الانتخابات ومعارضتهم لسحب الثقة عنها سيكونون في دائرة الشبهات بتهم الفساد لان جلسات الاستجواب أشرت عليها انتهاكات خطيرة تتعلق بفساد إداري ومالي وان المفوضية الحالية لم تعد تصلح أن تكون أمينة على أصوات الناخبين".

وأضاف أن "مطلب سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات ليس لإقناع باقي الكتل أو إرضاء الضمير بقدر الكشف عن ملفات الفساد وان الكثير من أعضاء مجلس النواب صدموا بعد إثبات وثائق الاستجواب عدم حفظ المفوضية أسرار عملها وباعتراف رئيس المفوضية فرج الحيدري، حيث أن ليلة كاملة لم تمتلك فيها المفوضية رموز الحواسيب الخاصة بالعد والفرز، وان الأمم المتحدة هي من كانت تمتلكها، على الرغم من إن صلاحيات الأخيرة تقتصر على تقديم المشورة، لكن ما حصل هو العكس تماما وهذا يمثل خرقا كبيرا في عمل المفوضية".

وتابع الشلاه أن "المعارضين لسحب الثقة عن المفوضية سيكونون في دائرة الشبهات بتهم الفساد وان ليس من حقهم بعد ذلك أن يتحدثوا عن محاربة الفساد".

وكان نواب من كتل سياسية مختلفة قد شككوا بإمكانية سحب الثقة من مفوضية الانتخابات بسبب رفض العديد من الكتل بسحب الثقة لوجود جهة سياسية في الاستجواب بالإضافة الى أنّ الاتهامات والمخالفات ضد المفوضية لا ترتقي إلى سحب الثقة عنها.

يذكر أنّ النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي التي استجوبت مفوضية الانتخابات ثلاث مرات داخل مجلس النواب قد هددت بكشف أسماء الكتل السياسية التي لن تصوت على سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات في يوم التصويت.

وقال النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني إن في وقت سابق "الفتلاوي لن تتمكن من الحصول على الأصوات الكافية لسحب الثقة من مفوضية الانتخابات بسبب عدم رغبة معظم الكتل الكبيرة في سحب الثقة من المفوضية".

وأضاف أن "موضوع الاستجواب لا يخلو من جانب سياسي بالرغم من وجود بعض الأمور التي لم تجاوب عليها مفوضية الانتخابات بشكل مقنع".

وأوضح عثمان أن "كتل التحالف الكردستاني والعراقية والصدريين والمجلس الأعلى ضد سحب الثقة من مفوضية الانتخابات".

وأشار إلى أن هناك إمكانية في سحب الثقة في حال تغيرت مواقف الكتل السياسية.

كما حذر زعيم المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم من اتخاذ إجراءات بحق مفوضية الانتخابات دون إيجاد البدائل المناسبة.

وقال "الأيام الماضية شهدت استجواب مفوضية الانتخابات ويجب أن نعرف مفاصل التقصير بعملهم وإذا كان هناك تقصير، هل أن المفوضية بجميع أعضائها مقصرون أم أعضاء معنيين يتحملون المسؤولية؟".

وأضاف "يجب أن نعرف كذلك هل أن المفوضية هي المقصرة أم جهات أخرى"، داعيا إلى "الابتعاد عن الانفعالات في هذه القضية".

وأوضح الحكيم "أن على الكتل السياسية أن تجد البديل ومن يشغل هذا المنصب الحساس لان أهم معالم الديمقراطية تتمثل بوجود مفوضية انتخابات وبان تكون الانتخابات في موعدها المحدد".

وأشار إلى أن "سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات يجعلنا نتساءل من سيحل محل المفوضية وكيف تدار وما هي البدائل المطروحة؟".

مقرر البرلمان: بعضهم ميله طائفي و الآخر إثني

سفراء العراق يُنصّبون بالمحاصصة.. والمالكي غير راض على عملهم

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

في وقت يكشف فيه مقرب من رئيس البرلمان أسامة النجيفي وجود عدد من الشكاوى تصل البرلمان على عمل السفراء، اعتبر عدد من النواب أن تنصيب الممثلين الدبلوماسيين لدى الدول وفق المحاصصة أمر طبيعي.

ويرى مقرر البرلمان محمد الخالدي أن ميول بعض السفراء طائفي وعرقي في استقبالهم الجاليات العراقية في مختلف الدول، مرجعاً السبب في ذلك إلى "المحاصصة الطائفية والمقيتة التي من خلالها يتم اختيارهم"، مؤكدا في اتصال هاتفي مع المدى، ورود عدد من الشكاوى عليهم لعدم مهنيتهم في أداء واجباتهم.

وفيما يتعلق باحتمال استبدالهم يبين الخالدي وهو قيادي في كتلة رئيس البرلمان أسامة النجيفي "لم يطرح هذا الموضوع للنقاش في هذه الأيام، المشاكل السياسية التي يعاني منها البلاد دعت لتأجيله إلى وقت لاحق، وان اختيارهم أيضا سيكون وفق الاستحقاق الانتخابي والمحاصصة السياسية بين الكتل البرلمانية".

التيار الصدري بيّن أن السلوكيات التي تحدث عنها الخالدي إذا ما صحت لدى السفراء فهي دليل على عدم وجود فهم لطبيعة عمل الموظف الدبلوماسي بشتى درجاته، ويرى النائب عن كتلة الأحرار جواد الجبوري في حديثه لـ"المدى" أن الذي يعمل في السلك الدبلوماسي عليه الابتعاد عن الطائفية والعرقية والتأكيد على هويته العراقية، موضحا "نحتاج إلى إعادة ترتيب لسياستنا الداخلية وتوجيهها بالشكل الصحيح حتى نستطيع بعدها بناء نواة نستند عليها في تكوين سياسة خارجية تتفق مع ما تنشد إليه أكثر دول العالم تقدما".

وينتقد الجبوري، المحاصصة كونها أخذت كثيراً من أداء الدولة، والتي من المفترض أن تكون وفق معايير الديمقراطية، مستدركا بالقول "نحن نتكلم عن الديمقراطية ولكن الذي يحكمنا المحاصصة في شتى مجالات الدولة حتى على مستوى اختيار السفراء، إذ نحاول التغطية على هذا الأمر بفرض عدة تسميات كالمشاركة الوطنية أو التوازن، وهي بطبيعة الحال محاصصة مقيتة، يجب أن نتخلص منها حتى يكون هناك اختيار للسفراء حسب المهنية والكفاءة لا الولاءات الحزبية والطائفية والفئوية كما يجري حاليا في تنصيبهم".

كما قال الجبوري "إن إدارة الدولة تحولت من الجوانب الإدارية إلى المغانمة".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد شدد امس الاول على وجود معلومات تفيد بان بعض السفارات تعمل لصالح أحزابها، في حين أن السفير في الخارج يمثل دولته لا الطائفة والحزب.

وقال المالكي خلال لقائه عددا من السفراء العراقيين في الخارج، إن "الحضور المحترم للعراق في المحافل الدولية يعتمد على الدولة وجهد السفير وحيوية ونشاط السفارة في الخارج"، مبينا أن "هذا الحضور يعتمد على عدة عوامل منها أن تكون النظرية والسياسة الخارجية واضحة المعالم".

وأضاف المالكي أن "السفير في الخارج يمثل دولته وليس قوميته وطائفته وحزبه"، مؤكدا أن "هناك معلومات حول وجود بعض السفارات التي تعمل للمصالح الحزبية والفئوية".

وتابع المالكي أن "ما يسمع من السفير في أي بلد ما، يجب أن يكون مثلما يسمع من وزير في الوزارة أو من رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية حينما يكون ضيفا في أي دولة أو في أي محفل من المحافل الدولية"، داعيا جميع السفراء العراقيين إلى "الوضوح في سياسة العراق الخارجية".

وأكد رئيس الوزراء أن "هناك من يتحدث بسياق سياسي أو حديث يختلف عن سياق السياسة العامة للدولة"، لافتا إلى أن "الحديث عن الدولة والسياسة الخارجية يجب أن يكون منضبطا بالالتزامات الدستورية والقانونية والمصالح العليا للدولة".

وبين المالكي أن "سيادة العراق هو الحديث الذي ينبغي أن ترفع فيه الأصوات في كل مكان"، مشيرا إلى انه "لم نسمح لأحد أن يتدخل ويمس سيادة العراق".

إلا أن النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي لا يتفق مع كل من المالكي والخالدي، وقال "لا أتصور أن السفراء في دول العالم يمثلون خلفياتهم الطائفية أو القومية"، مبينا "كان لدي تجربة مع عدد من السفراء من خلال ذهابي إلى بعض الدول لم المس وجود أي تفرقة، فالكل كان يمثل العراق دون أي ميول إلى طرف على حساب الآخر".

وأكد الركابي في تصريحه لـ"المدى" انه في حال صحت هذه الادعاءات فأن الأمر غاية في الخطورة، مشددا على ضرورة إيجاد معالجة سريعة لهذا الموضوع إن كان حاصلا.

ويدافع النائب عن دولة القانون عن آلية اختيار السفراء، ويبين "العملية السياسية في الأساس بنيت على المحاصصة، وبالتالي من الطبيعي أن ينتقل هذا الأمر إلى اختيار السفراء، فلا ضير بالأمر إذا كان الاختيار وفقاً لمعايير الكفاءة والخبرة وان كانت الكتل السياسية هي التي ترشح سفراءها".

آلا الطالباني "إن مجموعة من المواطنين ومن خلال زيارات قصيرة لهم لبعض بلدان العالم وجدوا تعاملا غير عادل مع بعضهم، قاموا بعد ذلك بإرسال شكاوى إلى البرلمان بهذا الصدد".

وتتابع الطالباني في تصريح لـ"المدى" أمس "تمت مناقشة هذا الأمر داخل اللجنة ومن ثم رفعه إلى الحكومة كونها الجهة التي تقترح اختيار السفراء، أما دور لجنة العلاقات الخارجية فيقتصر على الرقابة والتوجيه".

وعلى ما تقول الطالباني فأن اختيار السفراء يكون وفق الاستحقاقات الانتخابية من خلال الكتل الفائزة داخل مجلس النواب، إذ تقوم بترشيح سفرائها والتي تكون دورتهم لمدة أربع سنوات، موضحة "أن المحاصصة أصبحت الطابع الأكبر للسياسة العراقية، فالبلاد حتى اللحظة لم تصل إلى مستوى المؤسساتية كي نستغني عن المحاصصة التي اتفق الجميع على أن تكون أساسا للحكم حتى فيما يخص السفراء"، إلا أنها أشادت بالسفراء الـ٥٣ الذين تم تعيينهم في السنة الماضية لما لديهم من كفاءة وخبرة في أداء مهامهم على حد قولها.

وعزا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في ١٦ من آذار الماضي، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال استمرار الخلاف فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

■ يؤكد نائب عن دولة القانون، أن العملية السياسية بنت المحاصصة ومن الطبيعي أن ينتقل الأمر إلى السفراء، فلا ضير إذا كان الاختيار وفقاً لمعايير الكفاءة وان كانت الكتل هي التي ترشح سفراءها

أنبـــاء

حجب ٣ وزارات للكردستاني ضمن الترشيق

■ أعلن عضو في مجلس النواب عن ائتلاف الكتل الكردستانية، عن إلغاء ثلاث وزارات دولة ممنوحة للكرد ضمن الترشيق الوزاري المرتقب في الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي.

وأفاد النائب عن الائتلاف فاتح أحمد داروغاي أن "من المقرر إلغاء ثلاث وزارات دولة ممنوحة للكرد ضمن الترشيق الوزاري المرتقب في الحكومة والذي أعلن عنه في وقت سابق".

وتابع النائب الكردستاني أن عدد الوزارات في الحكومة الاتحادية سيتم تقليصها إلى ٢٣ وزارة من خلال إلغاء بعض الوزارات ودمج المتقاربة منها.

الحكومة ماضية بإعدام أزلام صدام

■ أكد عدنان السراج أن "الحكومة ستمضي في تنفيذ قرار حكم الإعدام بحق المدانين هاشم ورشيد بالرغم من عدم توقيع رئيس الجمهورية".

وأوضح أن "قرار الإعدام سيطبق بنفس الآلية التي اعدم بها رئيس النظام السابق، إذ في وقتها وقع رئيس الوزراء نوري المالكي على تنفيذ القرار بعد رفض رئيس الجمهورية التوقيع عليه"، مبينا أن "عادل عبد المهدي وقع إبان توليه منصب نائب رئيس الجمهورية على أحكام بالإعدام بدلا عن طالباني".

المطالبة بعدم تسييس القضاء

■ أعرب البرلمان عن تطلعه بأن يؤدي القضاء دوره بما يعزز التطلعات نحو إقامة مجتمع يقوم على العدل بعيدا عن التأثيرات السياسية.

وأشار بيان عن مجلس النواب إلى انه في ظل الدستور وحيث أصبح مبدأ الفصل بين السلطات أمرا واقعا وواجبا فقد تعاظمت الحاجة إلى تفعيل دور القضاء وتعزيزه من خلال حماية القضاة واحترام استقلاليتهم وتوفير المناخ الملائم لتفعيل دورهم بالابتعاد عن التأثيرات السياسية والحزبية الضيقة.

وشدد على أن الواجب الوطني يملي على البرلمان أن يوفر الدعم الملائم للقضاء.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون